اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 16680 رقم الصفحة: 18 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 1

توقعات بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون و٧٥٠ مليار ريال

واس – الرياض

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٨/١٤٢٩م (٢٠٠٨م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ما مجموعه تريليون و ٧٥٣ مليارا و ٥٠٠ مليون ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (٢٢) بالمئة مقارنة بنسبة (٧,٦) بالمئة للعام السابق، وأن يُحَقِّق القطاع البترولي نمواً نسبته (٣٤,٩) بالمئة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته (٨) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٤,٢) بالمئة، حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٣) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٤,٣) بالمئة. وحققت جميع الأنشطة الإقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥,٤) بالمئة، وفي نشاط الإتصالات والنقل والتخزين (١١,٤) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦,٣) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٤,١) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٢) بالمئة. وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (٢,٢) بالمئة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الإقتصادية أثرٌ فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالى (٤٦) بالمئة كنسبة من الناتج المحلي – عدا رسوم الإستيراد – بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

٢ – المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار إرتفاعاً خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩م (٢٠٠٨م) نسبته (٩,٢) بالمئة عمّا كان عليه في عام ١٤٢٧/١٤٢٨م (٢٠٠٧م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمّا مُعامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس التضخم على مستوى الإقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد إرتفاعاً نسبته (٣,٦) بالمئة في عام ١٤٢٨/١٤٢٩م (٢٠٠٨م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

٣ – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩م (٢٠٠٨م) ما مجموعه تريليون و ٢٢٦ مليار ريال .. بنسبة زيادة مقدارها (٣١,٢) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي ١١٥ مليار ريال بارتفاع نسبته (١٠) بالمئة عن العام المالي السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٠,٢) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية والخدمية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه ٦١٠ مليارات ريال .. بزيادة نسبتها (١٢) بالمئة عن العام المالي السابق.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 23-12-2008 | رقم العـدد: 16680 | رقم الصفحة: 18 | مسلسل: 120 | رقم القصاصة: 2

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره ٨٢٠ مليارا و ٢٠٠ مليون ريال بزيادة نسبتها (٤٥,٨) بالمئة عن العام السابق.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره ٥٦٤ مليونا و ٨٠٠ مليون ريال مقارنة بفائض مقداره ٣٥٤ مليارا و ٣٠٠ مليون ريال للعام ١٤٢٧/١٤٢٨ (٢٠٠٧م) بارتفاع نسبته (٥٩,٤) بالمئة.

٤ ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) نموا نسبته (١٤) بالمئة. وفي ضوء تطورات الإقتصاد المحلي والعالمي تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي لتلبية احتياجات الإقتصاد الوطني حيث ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (١٤,١) بالمئة، كما ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٣٠) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (١٥,٤) بالمئة لتصل إلى ١٥٧ مليار ريال.

٥ ـ السوق المالية:

واصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومة اللوائح اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها، وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعديل وتطوير لائحة طرح الأوراق المالية. وكإصدارات أولية تم طرح (١٣) ثلاث عشرة شركة للإكتتاب العام ، وبذلك أصبح عدد الشركات المدرجة بالسوق (١٢٧) مئة وسبع وعشرين شركة. كما رخصت الهيئة لثلاثين شركة جديدة لممارسة أنواع متعددة من النشاط في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها منذ صدور لائحة الأشخاص المرخص لهم منتصف عام (٢٠٠٥م) وحتى تاريخه (١٠٦) شركات.

٦ ـ تطورات أخرى:

أ- أكد صندوق النقد الدولي مرة أخرى خلال مناقشة مجلس إدارته في شهر يوليو لعام (٢٠٠٨م) متانة إقتصاد المملكة وثمّن السياسة المالية العامة للمملكة وانفتاح نظامها التجاري ودورها في استقرار السوق البترولية من خلال تنفيذ برنامج إستثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية للبترول وزيادة طاقة تكريره والتوسع في مرافق معالجة الغاز. وكذلك دور الإصلاحات الهيكلية في تمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق.

ب- رفعت وكالة فيتش التصنيف الإئتماني للمملكة إلى (AA-). وأكد التقرير أن القوة الإئتمانية للمملكة تكمن في أصولها المحلية والخارجية الضخمة وانخفاض الدين الحكومي. وتعد هذه النتائج إمتداداً لما تحقق من تقييم في العام المالي السابق من قبل وكالة ستاندرد اند بورز، وشهادة على مصداقية السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين وعلى الإستقرار التي تنعم به المملكة. وستعزز هذه النتائج، بإذن الله، المكانة الإقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للإستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل بتكلفة أقل.

ج- تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الإستثمار لعام (٢٠٠٩م) تصنيف المملكة في المرتبة (١٦) السادسة عشرة من بين (١٨١) مئة وإحدى وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الإستثمار بها متقدمة من المركز (٢٤) الرابع والعشرين الذي حققته في عام (٢٠٠٨م).

د- تمت الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية وإصدار بعض التنظيمات الجديدة والشركات وتشمل الهيئة العامة للسكك الحديدية، والهيئة العامة للمساحة، وتنظيم جمعية حماية المستهلك، وصندوق الوقف الصحي، ونظام الجمعيات التعاونية، وتنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار، ونظام مكافحة الغش التجاري، وترتيبات طويلة وقصيرة المدى تتعلق بتوفير السلع والمواد التموينية وضبط اسعارها في السوق المحلية، وقواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية، والخطة العامة للتدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية، والإستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، وشركة المياه الوطنية.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 16680 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 120 رقم القصاصة: 3

الملك خلال اجتماع مجلس الوزراء

واس